مركز جنيف الدولي للعدالة (GICJ)

موجز للبيانات المشتركة المقدمة لمجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة والثلاثين في حزيران/يونيو 2017 من قبل مركز جنيف الدولي للعدالة وعدد من المنظمات الأحرى

تقارير المركز حول العراق

العراق، واحد من البلدان التي فيها أعلى معدلات الإعدام في العالم أجمع. يفتقر العراق إلى قضاءٍ مستقل، وكون ان نظامه القضائي في عيوب على درجة عاليّة من الخطورة. ينتشر التعذيب وسوء المعاملة على نطاق واسع في السجون العراقيّة إضافة إلى الاعتقالات التعسفية والاحتجازات الاعتيادية مما أفقد العراقيون العاديون القدرة على عيش حياةٍ خالية من الخوف والعنف. ولعلّ أكثر ما يدعو المركز الى الانزعاج هو تجاهل الحكومة العراقيّة التام لحقوق الإنسان ولهذا يدعو مركز جنيف المجمع الدولي إلى الدفاع عن أولئك الذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم اليوم.

نظرة عامة:

استخدمت الحكومات العراقية صعود تنظيم داعش : للقيام بـ:

- **الإعدام بإجراءات موجزة**
- **الاعتقالات التعسفية**
- **احتجاز المتظاهرين السلميين**

أثبتت معلومات موثوقة وجود أكثر من 420 مركز احتجاز سري في العراق، وفي الفترة ما بين 2-5 يونيو 2016، اختفى ما لا يقل عن 643 رجلاً وفتى من صقلاوية في العراق، في أعقاب حملة التحرير التي يقال أنها كانت تهدف إلى استعادة مدينة الفلوجة من داعش. ويتعرض هؤلاء المعتقلون للتعذيب حتى يقومون بالاعتراف أو الموافقة على التوقيع على بيان لا يسمح لهم بقراءته، وما زالت المحاكم العراقية تعتمد عليه.

عقوبة الإعدام واستقلال السلطة القضائية

- عند تطبيق عقوبة الإعدام لم تحترم الحكومة العراقية معايير المحاكمة العادلة المتوجبة عليها.
- غالباً ما يتعرض المعتقلون للتعذيب أو يجبرون على الاعتراف بالجرائم أو بأعمال إرهابية، وبعد ذلك بوقت قصير يحكم عليهم بالإعدام. إن العراقيين الذين ينتقدون المسؤولين وفسادهم علناً يواجهون التهديدات والاعتقال التعسفي والضرب والتحرش والملاحقة القضائية.
- منذ اعتماد قانون مكافحة الإرهاب رقم 13 لعام 2005، تم تبرير معظم عمليات الإعدام التي قامت بها الدولة بحجة "مكافحة الإرهاب".
- تسيطر الميليشيات والأحزاب السياسية والدولة على معظم وسائل الإعلام في العراق، ويواجه الصحفيون العراقيون الذين ينتقدون المسؤولين وفسادهم على العلن التهديدات والاعتقالات التعسفية والضرب والتحرش والملاحقة القضائية.

التوصيات:

- يجب على مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن يعين مقرراً خاصّاً لحالة حقوق الإنسان في العراق.
- يتعين على المجتمع الدولي بذل كل ما بوسعه للضغط على الحكومة العراقية لوقف عمليات الإعدام ووقف أي تطبيق مستقبلي لعقوبة الاعدام.
- ينبغي أن تكون هناك زيارة قطرية للعراق، من المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، وكلاً من المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، ونظيره المعني بمسألة التعذيب، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين.

تقارير مركز جنيف عن فلسطين

ومع دخول النكبة عامها السبعين، يعرب مركز جنيف الدولي للعدالة عن قلقه البالغ من استمرار محنة الشعب الفلسطيني في ظل نظام الفصل العنصري الإسرائيلي وإضفاء الطابع المؤسسي على التمييز العنصري. ويؤكد مركز جنيف الدولي لحقوق الإنسان أن تجاهل إسرائيل المستمر لالتزاماتها الدولية وعدم امتثالها أو تعاونها يزيد من ترسيخ نظام الظلم الذي تنتهك فيه حقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين انتهاكاً منتظماً.

التفرقة العنصرية:

- إسرائيل مذنبة بسياسات وممارسات تمثل جريمة الفصل العنصري كما هي محددة قانونيا في صكوك القانون الدولي.
- يسهل الإطار التشريعي الأعمال اللاإنسانية على النحو المبين في اتفاقية الفصل العنصري التي تهدف إلى إدامة هيمنة السكان اليهود الإسرائيليين على الفلسطينيين الذين يتعرضون للاضطهاد الجماعي والمنهجي.
- تنتهك إسرائيل حق الفلسطينيين في الحياة والأمن الشخصي، وخاصة باستخدامها القوة المفرطة والقاتلة في أغلب الأحيان وعدم مساءلة الجناة.
- التشريد القسري هو محور نظام الفصل العنصري في إسرائيل الذي يهدف إلى السيطرة على الشعب الفلسطيني.

النساء والأطفال:

- إن بناء الجدار ونظام التصاريح المرتبط به، وعمليات الإغلاق الجارية، ونظام نقاط التفتيش، تعيق بشكل خطير قدرة الطلاب والمعلمين على الوصول إلى المدارس، وتأخر رحلاتهم بشكل هائل، وتعرضهم للمضايقة اللفظية والجسدية اليومية.
- أثناء العمليات العسكرية، يتم تعليق الصفوف بانتظام ويتوقف التعليم. وتضرر المؤسسات التعليمية أو تدمر، ويصاب أو يقتل أطفال المدارس.
- لقد أدت احتلال إسرائيل وانتهاكات حقوق الإنسان التي طال أمدها إلى ترسيخ النظام الأبوي داخل المجتمع الفلسطيني وزيادة العنف داخل الأسرة وضد المرأة.
- يحظر التشريع العسكري التجمعات العامة لعشرة أشخاص أو أكثر بدون تصريح صادر عن القائد العسكري الإسرائيلي ويعاقب على الأفعال التي تفسر على أنها خروقات لهذا الحكم، حيث يتم فضها بالعنف ويتخللها عمليات اعتقالات.

التشريعات غير الشرعية:

- تؤدي القيود الصارمة المفروضة على الحركة لإعاقة عمل المدافعين عن حقوق الإنسان بشكل كبير، مما يعرقل الأنشطة الميدانية، وتوثيق الانتهاكات وتقديم المساعدة للضحايا، فضلاً عن حضور المؤتمرات والمناسبات، وبالتالي شبكات تشارك المعلومات والدعم.
- إن المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية التي تعارض سياسات وممارسات دولتها تتعرض للتجريم والتهكم بمصداقيتها بوصفها "إرهاباً أو منظمات داعمة للإرهاب". إن استهداف الحكومة والجماعات اليمينية الإسرائيلية من تلك الجهات الفاعلة التي تجرؤ على الدفاع عن حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية، يعرض حقوق الإنسان في المنطقة للخطر.

التوصيات:

- **اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنهاء الاحتلال الطويل الأمد لفلسطين، وإعمال حق الفلسطينيين في تقرير المصير الوطني، الذي يتضمن إنهاء جميع الأنشطة التمددية والاستيطانية والحصار المدمر على غزة.**
- **وقف سياسات الفصل العنصري، والإساءة، والتمييز ضد الفلسطينيين في فلسطين المحتلة وفي إسرائيل.**
- **وقف وإلغاء ممارساتها وقوانينها المناهضة للديمقراطية والعنصرية، بما يضمن الحقوق والحريات الأساسية للأقليات الإثنية والسياسية في إسرائيل.**

تقارير مركز جنيف عن جنوب السودان

منذ بدء اندلاع العنف في كانون الأول / ديسمبر 2013 بين القوات المتنافسة لجيش التحرير الشعبي لسوداني دعماً للرئيس سالفا كير، والحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة وقائدها الأول رياك مشار، صدرت اتفاقات سلام ووقعت وعودا من الحكومة . لسوء الحظ، ولكن غير مثير للدهشة أنه لم يتم الاحتفاظ بأي منها. ويرى مركز جنيف الدولي للعدالة أن المجتمع الدولي عليه أن يتحمل أيضا بعض المسؤولية - خاصة الدول والشركات المعنية بصناعة النفط في جنوب السودان والشركات التي تساعد على تمويل وارتكاب العنف.

الجوع:

- **بالإضافة إلى العنف، فإن المجاعة قضية خطيرة أخرى يواجهها الملايين من جنوب السودان. في وقت سابق من هذا العام، أعلنت وكالات الأمم المتحدة عن مجاعة في لير، ماندیت، وأجزاء من ولاية الوحدة (شمال وسط وجنوب السودان).**
- **فقد المزارعون أيضا المواشي والأدوات الزراعية وسط كارثة المجاعة والأضرار التي لحقت بالزراعة. ومما يزيد الأمور سوءا أن سوء التغذية أصبح مشكلة شديدة يواجهها نحو مليون طفل من أبناء جنوب السودان.**

١,٧ مليون لاجئ
٢,٣ مليون نازح

التوصيات:

- **يتوجب على الأمم المتحدة أن تحث جميع أصحاب المصلحة المعنيين على دعم مبادرات السلام المحلية والرابطات بأي طريقة ممكنة.**
- **يجب على حكومة جنوب السودان الامتثال لوعودها وتعهداتها السابقة بوقف إطلاق النار.**
- **على الدول وأصحاب المصلحة المعنيين الالتزام بالتحقيق في مصادر أسلحة وأموال الحرب، ولا سيما في صناعة النفط في جنوب السودان، وعقد المساهمين، حيث يتحمل المساهمين المسؤولية عن تمويل النزاع بشكل غير مباشر.**

تقارير مركز جنيف الدولي حول خطاب الكراهية والتمييز العنصري

خلال الاضطرابات في السنوات الأخيرة، وسط أو أثناء أزمة الانتخابات يبدو أن هناك زيادة في لغة الكراهية في الخطاب العام. وتثير مسألة "خطاب الكراهية" و "التمييز العنصري والتعصب في وسائط الإعلام" قلقا متزايداً نظراً لأن هناك عواقب وردود عنيفة، لا سيما من جانب الجماعات المتطرفة. ويعترف مركز جنيف الدولي للعدالة بهذه التطورات السلبية لأنها تسهم في تزايد ظاهرة التمييز ضد المهاجرين واللاجئين وتزيد من تفاقم التعصب تجاه المسلمين والسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

يحوي القانون الدولي عدة أحكام تحظر أو تحاول تنظيم الخطاب القائم على الكراهية أو التمييز ضد الآخرين. "خطاب الكراهية" يتضمن الكراهية الموجهة بشكل خاص أو الموجهة نحو مجموعة من الناس الذين يشاركون بعض الخصائص.

أمثلة:

- في فرنسا، سُجلت ٤٠٠ جريمة كراهية معادية للمسلمين عام 2016، وارتفعت النسبة لتصل 223٪ عام 2015 عن عام 2014 الذي سبقها، بما في ذلك استهداف مستمر لليهود، وفقاً للجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان.
- ما زالت المشاعر المناهضة للمهاجرين آخذة في الارتفاع، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2003، والأزمة المالية العالمية في عام 2008 حيث ارتفع معدل البطالة، مع إلقاء اليمين المتطرف اللوم على المهاجرين وخاصة المسلمين.

التوصيات:

- وضع مجموعة من المعايير وتعزيزها للصحفيين ووسائل الإعلام بشأن استخدام لغة مهينة، والكلمات والصور التي تحرض على العنصرية والكراهية والتمييز، وكراهية الأجانب، مدعومة بآلية للشكاوى الإعلامية.
- زيادة توفير الموارد لإجراء بحوث صحفية أكثر دقة، وإتاحة حرية المعلومات حتى يتمكن للصحفيين توفيرها للجمهور بطرق يمكنهم فهمها.

تقارير مركز جنيف عن سوريّة

بعد مرور ست سنوات منذ بداية الصراع الأهلي، يطغي الدخان والدموع والأنقاض على المشهد. ببربرية تم تدمير المباني القديمة الرائعة، واستبدلت الأسواق الملونة بالدم والخراب. ويؤكد مركز جنيف الدولي للعدالة أن البقاء داخل الحدود السورية ينطوي على مواجهة نفس المعاناة والصعوبات عند محاولة اللجوء إلى مكان آخر، حيث وصلت موجة النزوح الناجمة عن النزاع الذي دام ست سنوات إلى حجم لم يسبق له مثيل.

تواجه النساء السوريات التهديدات، والعنف والتمييز داخل البلد وخارجه. واللاتي تمكنّ من الفرار من منازلهن، غالباً ما ينتهي بهن المطاف في مخيمات النزوح واللجوء، حيث ظروف الرعاية الصحية لا تفي بالمعايير المناسبة.

عمليات القتل خارج نطاق القانون:

- تتم معظم عمليات القتل التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة على يد القوات الحكومية في المعتقلات التي تديرها الحكومة، حيث يحتجز السجناء - وكلاهما من الذين يدعونهم بالإرهابيين ومن المدنيين الأبرياء - في ظروف لا تمت للإنسانية.
- أصبح نشر الصور ومقاطع الفيديو الصادمة، والتي تظهر عمليات إعدام المدنيين الأبرياء بلا رحمة، وسيلة للدعاية ومعظم الأحيان كسلاح يستخدم لبث الرعب وغرس الخوف.

التوصيات:

- **الضغط على كل الاطراف للالتزام بمعايير حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وعلى وجه الخصوص بوضع حد للمحاكمات غير المشروعة والتعذيب والإعدام بإجراءات موجزة للأشخاص المحرومين من حريتهم.**
- **تشجيع وتعزيز المفاوضات المتكاملة والشاملة بقيادة سوريّة، مع ضمان إشراك النساء، والأقليات في عملية صنع القرار وإعادة الإعمار.**
- **مساعدة الحكومة السورية في إنشاء آليات العدالة الانتقالية الكافية، سعياً للانتقال إلى مجتمع سلمي وشامل للجميع.**

تقارير مركز جنيف عن ماينمار

في ميانمار، تشكل الانتهاكات والعنف جزءاً لا يتجزأ من الواقع اليومي. وبشكل أكثر تحديداً، فإن الأعمال العدائية المسلحة في كاشين وشان، والظروف القاسية في مخيمات المشردين داخلياً، والتوترات الطائفية المتزايدة تمثل تهديداً خطيراً للتمتع بحقوق الإنسان في البلد. ويدين المركز الانتهاكات والاعتداءات التي تتعرض لها أقلية الروهينغيا، ولا يزال يساوره القلق إزاء غياب المساءلة في البلد، وقد قدم بيانات مكتوبة عن حالة الروهينجا وأثر مساءلة الشركات المتعددة الجنسيات في التمتع بحقوق الإنسان في ميانمار.

التطهير العرقي

تستهدف الأقليات وتقيد من ممارساتهم لثقافتهم في إطار ما يسمى بسياسة "البورمانية". الأكثر إثارة للصدمة هو حالة الروهينجا، وهو المجتمع الذي عاش في بورما لعدة قرون ولها جذور تاريخية في البلاد يرجع تاريخها إلى العصور القديمة. ومع ذلك، فإن الحكومة ترفض منحهم الجنسية التي يستحقونها، وتستخدم بدلا من ذلك مصطلح "البنغالية" للإشارة إلى الروهينجا كأجانب.

الانتهاكات وإساءة استخدام السلطة

- **فشلت محاولات عديدة لوقف إطلاق النار، بما في ذلك الجهود الأخيرة لتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني في تشرين الأول / أكتوبر 2016. وتوصف الأعمال العدائية المكثفة بانتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي من جانب جميع الأطراف.**
- **تعتقل السلطات البورمية تعسفاً وتسجن المتظاهرين والناشطين السياسيين والعاملين في وسائط الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان لمنعهم من ممارسة حقوقهم سلمياً، بما في ذلك حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتظاهر السلمي.**

التوصيات:

- **ينبغي على لجنة حقوق الإنسان على وجه الاستعجال تأييد تحقيقاً دولياً مستقلاً بشأن الإبادة الجماعية المزعومة في ولاية راخين الشمالية.**
- **على الدول الأم للشركات متعددة الجنسيات تصدير تعليمات للشركات تحظر بها أي نشاط في بلد أجنبي يؤدي إلى الإساءة لحقوق الإنسان أو يسهم فيها.**
- **يتوجب على الحكومات العمل مع وكالات الأمم المتحدة وإجراءات خاصة بالولاية، لتنسيق الاستراتيجيات الرامية إلى معالجة المسؤولية الاجتماعية ومساءلة الشركات متعددة الجنسية.**

تقارير مركز جنيف عن اليمن

تواجه الجمهورية اليمنية أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل، وقد أدى الأثر المدمر للحرب، مقترناً بتفاقم المجاعة والحصار وانتشار الكوليرا في الآونة الأخيرة، قيادة البلد إلى حافة الانهيار. ويدين مركز جنيف الدولي للعدالة الانتهاكات الواسعة النطاق والمنظمة لحقوق الإنسان التي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ولا بد من تقديم مرتكبي جميع الأطراف المنتهكة لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي إلى العدالة.

أدت العواقب الوخيمة للحرب الأهلية إلى زيادة وتأزم التحديات في تعليم الفتيات اليمنيات. وقد تم تجاهل المبادرات المتعلقة بمكافحة التمييز وتمكين المرأة، بما في ذلك تنفيذ توصيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، من قبل جماعات الحوثي-صالح منذ بداية النزاع المسلح.

وفي كانون الثاني / يناير 2017، ذكر ممثل اليونيسف في اليمن أن الأمم المتحدة تحققت من وفاة 1400 طفل وأكثر من 2140 طفل مصاب منذ تصعيد النزاع، وأشارت إلى أن الأعداد الفعلية من المرجح أن تكون أعلى بكثير. ويقدر منسق المنظمة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان أن 70٪ من المدارس أغلقت قبل نهاية العام الدراسي 2015-2016 وأن أكثر من 350،000 طفل غير قادرين على الالتحاق بالمدرسة بسبب الإغلاق.

التوصيات:

- **يجب إحالة الوضع في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية.**
- **على جميع أطراف الصراع المسلح التوقف فوراً عن تجنيد الأطفال وإطلاق سراح جميع الأطفال من صفوفهم.**
- **يجب على الحكومة اليمنية أن تضمن حصول المدنيين على أساسيات الحياة كالغذاء والمأوى والماء والقدرة على العودة إلى مواطنهم الأصلية.**

مركز جنيف الدولي للعدالة

Geneva International Centre *for* Justice

Independent, non-profit, non-governmental organisation

Postal address: P.O. Box: GICJ 598 CH-1214 Vernier, Geneva – Switzerland
Office: 150 Route de Ferney, CH 1211 Geneva 2 - Switzerland

Email: info@gicj.org Tel: +41 22 788 19 71
Website: www.gicj.org
Facebook: https://www.facebook.com/GIC4J
Twitter: @Geneva4Justice Skype: Geneva4Justice Instagram: geneva4justice